DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1998/17/Add.3
30 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٨
٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، جنيف
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧ والمسائل ذات الصلة

إضافة

البرامج والصناديق الأخرى

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية	١-٢١	٣
ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٢٢-٤٢	٩
ثالثا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٤٣-٥٥	١٦

010598 290498 98-09034

موجـــز

أكد مدير البرنامج في مقدمته للتقرير السنوي لعام ١٩٩٧ (DP/1998/17) على أهمية العلاقة التشاركية القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به على مختلف مستويات عمل المنظمة في دعم الجهود البرنامجية للبلدان من أجل القضاء على الفقر. ويقدم هذا التقرير أبرز الانجازات في عام ١٩٩٧ والتحديات الرئيسية المنتظرة في عام ١٩٩٨ بالنسبة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فضلا عن معلومات تتعلق بكيفية زيادة تعزيز العلاقات التشاركية بين كل من الوحدة الخاصة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والصندوق الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أولا - الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية

ألف - مقدمة

١ - يصعب على البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، أن تشارك في عملية العولمة. فقد تجاوزت أوجه التقدم في المجالات المالية ومجالات الاتصالات والتكنولوجيا الكثير من البلدان النامية. ولا تزال بلدان أخرى غارقة في معالجتها للمشاكل المتعلقة بالفقر المدقع والجوع وخطر التهميش. ويدعو هذا المنحى غير المتكافئ إلى تجديد علاقات التشارك العالمية من أجل التعاون. وسيبقى التعاون التقني التقليدي، الذي يتسم بالعلاقات بين الشمال والجنوب، عاملا هاما في النمو الاقتصادي المستدام للبلدان النامية. كما أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل الأساليب التقليدية للتعاون الدولي في التنمية ولا يحل محلها.

٢ - ويكرر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١ في بيان المهمة الوارد به دعم البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتعزيز تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية على نحو نشط. فقد أصبح تعزيز هذا التعاون إحدى سياسات البرنامج وإحدى المسؤوليات الأساسية بالنسبة لكبار مديريه.

٣ - وبقيادة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين البلدان النامية، وهي وحدة أنشئت في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٥١ (د - ٢٩) المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ وتمثلت ولايتها في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة، بدأ البرنامج الإنمائي تنفيذ استراتيجية لتكثيف دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بجعل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة شاملة لتصميم وإنجاز برامج القضاء على الفقر التي يدعمها البرنامج الإنمائي. وقد أظهرت دراسة اضطلعت بها الوحدة الخاصة على ١٢٠ إطارا للتعاون ومخططا للبرامج موجودة على الصعيدين الإقليمي والقطري أن ٥٠ في المائة منها استخدمت التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إما كاستراتيجية تنفيذية أو كمجموعة من الأنشطة البرنامجية المتميزة.

٤ - وقد رصد المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٥ نسبة ٠,٥ في المائة من موارد البرنامج الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الفترة البرنامجية الحالية (١٩٩٧-١٩٩٩)، مما مكّن الوحدة الخاصة وللمرة الأولى من صياغة برنامج متميز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية اعتبارا من عام ١٩٩٧. ويركز البرنامج على تعزيز قدرة البلدان النامية على تكثيف التعاون فيما بينها، في المجالات الاستراتيجية وهي التجارة وسياسات الاقتصاد الكلي، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، والإنتاج والتوظيف، من خلال تبادل المعرفة وإقامة الشبكات فيما بين مؤسسات بلدان الجنوب. وكان التبرع الذي قدمته حكومة اليابان بمبلغ مليوني مليون دولار في إطار الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية والتبرع الذي قدمته حكومة جمهورية كوريا بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار إلى صندوق التبرعات الاستئماني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد وفرا للبرنامج الموارد الإضافية التي كان بحاجة شديدة إليها.

باء - أبرز الإنجازات في عام ١٩٩٧

٥ - في مجالات التجارة والاستثمار والمالية بذلت جهود لتحديد تدابير ملموسة لتحسين الروابط بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقد دعمت الوحدة مجموعة الـ ٧٧ والصين في تنظيم مؤتمر الجنوب - الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار المنعقد في سان خوزيه بكوستاريكا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقد ضم المؤتمر ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص، كان منهم ممثلون عن غرف التجارة، والصناعة، والتصدير، والمنظمات غير الحكومية من ١٣٢ بلدا عضوا في مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلا عن ممثلين من المنظمات الدولية ذات الصلة. وللمرة الأولى شاركت مجموعة مؤلفة من ١٤٠ من مباشري الأعمال الحرة الشباب من ٦٥ بلدا ناميا في المناقشات. وركز المؤتمر على زيادة الحوار والتعاون بين الحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية كوسيلة للاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين، وأصدر إطارا منظما للتعاون في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار فيما بين البلدان النامية.

٦ - وبالتشارك مع شبكة العالم الثالث التي يوجد مقرها في ماليزيا، قدمت الوحدة الخاصة للبلدان النامية تحاليل تتسم بعمق النظر وحسن التوقيت لآثار العولمة على اقتصادات البلدان النامية، من خلال عقد جلسات اطلاعية منتظمة لوفود البلدان النامية الموجودة في جنيف بسويسرا، وحلقات بحث ذات موضوعات محددة لخبراء ومؤسسات البلدان النامية تتعلق بطائفة واسعة من القضايا المتصلة بالعولمة والتحرير الاقتصادي، والمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. وتعد المجلة التي تصدرها شبكة العالم الثالث كل أسبوعين بعنوان "اقتصاديات العالم الثالث" والرسالة الإخبارية اليومية بعنوان "رصد التنمية بين الجنوب والشمال" وسيلتين هامتين لتبادل المعلومات والمعرفة فيما بين البلدان النامية بشأن هذه القضايا.

٧ - وفي سياق المتابعة لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرات هذه الدول على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، أعدت الوحدة الخاصة برنامج المساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة، واضطلعت بتقييم للاحتياجات التي لم تتم تلبيتها في مختلف مناطق هذه الدول، ولا سيما في البحر الكاريبي، وصاغت مجموعة من الاقتراحات للتعاون التقني في عدد من المجالات ذات الأولوية التي تقع في نطاق الفصول الأربعة عشرة لبرنامج عمل بربادوس. وبالتعاون مع برنامج شبكة التنمية المستدامة، دعمت الوحدة الخاصة أيضا إنشاء شبكة معلومات رائدة للدول النامية الجزرية الصغيرة تتصل بالإنترنت. وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٣/٥١، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الأمانة العامة للأمم المتحدة على تنظيم مؤتمر للجهات المانحة لاستعراض مقترحات المشاريع الخاصة بتلبية الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها، والتي تحددها حكومات الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٨ - واتساقا مع التوصيات الواردة في تقرير "اتجاهات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، جمعت الوحدة الخاصة ممثلين من ٢٣ بلدا ناميا محوريا من مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا والدول العربية والمحيط الهادئ، في اجتماع بلدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المحورية المنعقد في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في سانتياغو بشيلي، لمناقشة خبراتهم في الاستجابة لآثار العولمة. وقد أكد المؤتمر من جديد على زيادة أهمية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في ظروف العولمة. وحدد الاجتماع أيضا عددا من المجالات الاستراتيجية التي يمكن فيها إقامة تعاون أوثق فيما بين البلدان النامية، والدور الحاسم الذي يمكن للبلدان المحورية أن تؤديه في هذا التعاون. كما شارك في المؤتمر ممثلون عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بصفة مراقبين.

٩ - وكانت إحدى المداخلات الهامة الأخرى في مجال قضايا الجنسين الدعم المقدم إلى شبكة الوقاية الإقليمية من وفيات الأمهات التي يقع مقرها في غانا. وهذه الشبكة تعمل كوديع ومقدم للمعلومات والخبرات في مجال الوقاية من وفيات الأمومة استنادا إلى منهجية فعالة لقياس وخفض عدد وفيات الأمهات. ومن خلال تطبيق عمل الفريق المتعدد التخصصات المؤلف من ممرضات وقابلات وأطباء من المجتمع المحلي، وخبراء اجتماع وأطباء نسائيين، نجحت الشبكة في المساعدة في تقليل عدد وفيات الأمهات في ١١ مجتمعا ريفيا في كل من سيراليون وغانا ونيجيريا. وتبذل جهود لتكرار التجربة في كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. ثم بعد ذلك في جميع البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.

١٠ - وفي مجال القضاء على الفقر، دعمت الوحدة الخاصة بدء العمل بالشبكة الأفريقية للتمويل الجزئي، ومقرها السنغال. وأنشئت الشبكة لتيسير تقاسم الخبرات فيما يتعلق بالتمويل الجزئي والمؤسسات الصغيرة. ولا سيما المؤسسات ذات الصلة بالمرأة، في البلدان الأفريقية. وتساعد الوحدة الخاصة كذلك في تهيئة فرص تمويل جزئي للمؤسسات الصغيرة، وتقدم التدريب في مجالي أهلية الإئتمان والإدارة، بحيث يكون المستفيد الرئيسي هو أفقر النساء وأسرهن. وأصبحت الشبكة الآن واحدة من المنظمات الرئيسية التي أوكل إليها إعداد المؤتمر المعني بالمرأة الأفريقية والتنمية الاقتصادية، الذي ترعاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. واشتملت التدخلات الناجحة الأخرى على تحديد ونشر أفضل الممارسات بشأن التخفيف من وطأة الفقر في بلدان أمريكا اللاتينية، وتنظيم حلقة عمل عن الفقر في البلديات والمناطق الحضرية في بلدان أمريكا اللاتينية، ودعم عملية إصلاح قطاع الصحة بغية التخفيف من آثار الفقر في منطقة البحر الكاريبي.

١١ - وفي مجال الإنتاج والعمالة، دعمت الوحدة الخاصة شبكة مركز إدارة التكنولوجيا والشبكات التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي بغية تعزيز الروابط فيما بين مراكز الامتياز في المنطقة. وتجمع الشبكة طائفة عريضة من ذوي المصالح، بمن فيهم الجامعات، وجماعات البحث والتطوير، والوكالات الحكومية، والقطاع المنتج، والمنظمات غير الحكومية، من أجل استحداث نهج مبتكرة لزيادة الإنتاجية، وتنويع فرص العمالة، وتحسين القدرة على التنافس دوليا في اقتصاد يتسم بالعولمة المتزايدة.

١٢ - ومن أجل تعزيز التعاون داخل المنطقة والتعاون الأقاليمي، دعمت الوحدة الخاصة الاجتماع الأول لمديري التعاون الدولي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاستكشاف سبل وفرص التعاون الأوثق في مجالات من قبيل البيئة، والتجارة، والاستثمار، وإدارة الاقتصاد الكلي. ودعمت الوحدة أيضا اجتماع مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لآسيا والمحيط الهادئ، المنعقد في سنغافورة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، والذي ركز على توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المنطقة. وشارك في الاجتماع كبار المسؤولين الحكوميين من ٣٠ بلدا في المنطقة، وممثلون لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومحفل منطقة جنوب المحيط الهادئ، وأمانة خطة كولومبو، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، فضلا عن ممثلين لعدد من منظمات الأمم المتحدة.

١٣ - وفي عام ١٩٩٧، صاغت الوحدة الخاصة علاقة تشاركية جديدة مع أربع مؤسسات رائدة في الجنوب، هي: شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية، وشبكة العالم الثالث، والمركز الكاريبي لإدارة التنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وتمثل الهدف من الاستراتيجية في جمع أفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة في البلدان النامية من أجل بحث إمكانية تكرارها. ومن المتوقع، بحلول عام ١٩٩٩، جمع ٢٥٠ على الأقل من بين أفضل الممارسات هذه ونشرها عن طريق نظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تستحدث الوحدة الخاصة مبادرات تهدف إلى بناء القدرات الوطنية لمراكز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على استخدام أحدث أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغرض التعزيز والتطبيق الفعالين للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ومن الملامح الهامة لهذه المبادرة بدء تنفيذ مبادرة رئيسية لإنشاء صفحات وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الشبكة الإلكترونية تكون قائمة على المحتوى في البلدان النامية في مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الوسطى. ومن المتوقع أن يدخل طور التنفيذ، في عام ١٩٩٩، أربعون موقعا على الشبكة الإلكترونية على الأقل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٤ - وقد شاركت الوحدة الخاصة، بصفتها الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في الإعداد الفني، بما في ذلك توفير الوثائق ذات الصلة، للدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتتمثل إحدى الميزات المبتكرة في استحداث جزء خاص لعرض دراسات إفرادية قطرية لأول مرة خلال الدورة، مما سمح لوفود البلدان النامية بتقاسم وتبادل خبراتهم فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

جيم - التحديات الرئيسية

١٥ - على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز، ستكون هناك حاجة إلى جهود متضافرة تبذلها جميع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية توجيه الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية نحو التعاون بين بلدان الجنوب على نحو متزايد وإدماج الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة التعاون الإنمائي. ولهذا الغرض، ينبغي توجيه الجهود مستقبلا صوب تنظيم وتبسيط الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ وتعبئة الدعم من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق المزيد من تعزيز علاقاته التشاركية العالمية وتوسيع قاعدة تمويله؛ وتعزيز القدرات الوطنية لبدء وإدارة أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وزيادة الوعي بإمكانيات هذا التعاون وفعاليته من حيث التكلفة عن طريق جمع أفضل الممارسات ونشرها.

١٦ - وفي القرار ٢٠٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، طلبت الجمعية العامة "إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بتضمين تقريره عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي سيقدم لنظر الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، تقييما وتوصيات تستهدف الاستمرار في تعزيز إدماج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز العلاقة التشاركية العالمية في التعاون الإنمائي الدولي" (الفقرة ١١). وتعد الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المدخلات التي ستدرج في تقرير الأمين العام الذي سيشتمل كذلك على رؤية استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا التعاون في الألفية المقبلة، تمشيا مع تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بـ "خطة للتنمية" (A/51/45)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١، والتوصيات الواردة في التقرير المعنون "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية".

١٧ - وقد أعدت الوحدة الخاصة بوصفها منسق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة، واستجابة للمقرر ٢/١٠ المؤرخ ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها العاشرة، مشروع مبادئ توجيهية منقحة على نطاق المنظومة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وستقدم المبادئ التوجيهية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في سياق الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وحالما توافق الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، على هذه المبادئ التوجيهية، فإنها ستكون هاديا لجميع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة يكفل لها الاضطلاع مستقبلا، على نحو أكثر انتظاما وتنسيقا وفعالية، بجهودها من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٨ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٥/٥٢، عقد جلسة تذكارية مدتها يوم واحد في بداية الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطلب القرار إلى الوحدة الخاصة، باعتبارها الأمانة الفنية للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وجهة تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة، أن تتولى مسؤولية التحضير للجلسة التذكارية وتنظيمها، بما في ذلك توفير الوثائق المناسبة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وستستغل هذه المناسبة لتناول التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان الجنوب والأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في اقتصاد عالمي يتسم بالترابط والعولمة على نحو متزايد. وفي هذا السياق سيبحث كذلك دور الأمم المتحدة في تعزيز هذا التعاون.

١٩ - وستسعى الوحدة الخاصة إلى مساعدة البلدان النامية على الإفادة من أحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها. ولهذا الغرض، سيعاد تصميم نظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليكون إطارا للتفاعل قائما على المحتوى. وستتمكن البلدان النامية، من خلال هذا النظام، من عقد حوار فوري فيما يتعلق بالقضايا والسياسات ذات الأولوية والاهتمام المشترك. كما سيصبح من الممكن إجراء تبادل مفيد للمعرفة والدراية الفنية وأفضل الممارسات وفرص التعاون فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بالتنمية.

٢٠ - وسيستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون الوثيق مع مجموعة الـ ٧٧ والصين وغيرها من شركاء التنمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بهدف زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيقدم البرنامج الإنمائي الدعم، من خلال الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، للاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ والصين المعني بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، المقرر عقده في بالي بإندونيسيا في آب/أغسطس ١٩٩٨. وسيقدم الدعم أيضا في وقت لاحق من هذا العام إلى الاجتماع العاشر للجنة الدولية لتنسيق المتابعة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب، التابعة للمجموعة.

٢١ - ويدعو تسارع وتيرة العولمة إلى تجديد الجهود الدولية المبذولة ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولهذا السبب، أدرج الأمين العام في برنامجه للإصلاح إعادة توجيه أعمال المنظمة باطراد نحو التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيتطلب ذلك النظر في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا بوصف ذلك اختيارا، وإنما بوصفه ضرورة في سياق العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي، من أجل تقديم العون للبلدان النامية كي تساعد نفسها على اللحاق بركب العولمة بفعالية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتمكن من أن يقدر تماما المبادئ الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية اللذين فيهما تقرر البلدان النامية أولوياتها، وتضع جدول أعمالها، وتختار شركاءها ونمط التعاون معهم، وتدير تلك العملية بنفسها. ويعتقد برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي أن التنمية العادلة والمستدامة في بلدان الجنوب من مصلحة السلام والأمن العالميين. ويتمثل التحدي الذي يواجهه البرنامج الإنمائي في كفالة مواصلته قيادة عقد علاقات تشاركية عالمية وتعزيزها من أجل تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفة عامة، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفة خاصة، ولا سيما على نحو يزداد تنظيما وتنسيقا وفعالية.

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

ألف - مقدمة

٢٢ - كان مما ورد في الفقرات ٢ - ٥ من المقرر ٨/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧، أن المجلس التنفيذي "أيد تنفيذ الوجهة الجديدة للسياسة العامة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع التجارية، التي تركز على أنشطته في مجال الحكم المحلي، واللامركزية، والمشاركة، وتمويل المشاريع الصغيرة؛ وأيد أيضا الجهود الحالية المبذولة لإعادة التنظيم بغية إضفاء مزيد من اللامركزية والفعالية على التنظيم...؛ وشجع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف تعاونهما في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك تصميم وتنفيذ أطر التعاون القطري...؛ وطلب إلى الصندوق تحسين نشر ما يكتسبه من خبرة من المشاريع والبرامج التي حققت نجاحا بهدف التشجيع على تكرار هذه الإنجازات الناجحة".

٢٣ - وفي عام ١٩٩٧، ركز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تطوير الجودة والسياسات، عن طريق مواصلة متابعة الاستراتيجيات الموضوعة في وثيقته المتعلقة بالسياسة العامة لعام ١٩٩٥ (DP/1995/23) وتنفيذ التوصيات الصادرة عن دراسة تقييم القدرة لعام ١٩٩٦، بالإضافة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٨/٩٧. وأمهل مانحو صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هذا الصندوق فترة ثلاث سنوات يبرهن فيها على قدرته على الوفاء بوعوده المذكورة في ورقة السياسة العامة. وتم بلوغ منتصف المدة في نهاية عام ١٩٩٧، وتزامن ذلك مع استعراض مواضيعي متعمق لمنتجات الصندوق، بما في ذلك صناديق التنمية المحلية، والتنمية الإيكولوجية، وتمويل المشاريع الصغيرة، والمخططات الأولية لمشاريع الهياكل الأساسية. وزاد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من تعزيز الحوار بين بلدان البرنامج والمقر، وأزال المركزية عن البرمجة والموظفين الاستشاريين التقنيين. وركز الصندوق على تحسين التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما في المكاتب القطرية، من خلال مذكرات التفاهم والبرمجة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أنيط بالأمانة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية رئاسة الوحدة الخاصة المعنية بتمويل المشاريع الصغيرة والمشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٢٤ - وتمشيا مع توصيات دراسة تقييم القدرة وكذلك الاستعراضات المواضيعية الداخلية، بدأ الصندوق عملية سيدمج بموجبها نُهج صناديق التنمية المحلية والنهج الإيكولوجية في برنامج واحد. ويأتي القرار بدمج صناديق التنمية المحلية والاستراتيجيات الإيكولوجية نتيجة للتوصيات السابقة لدراسة تقييم القدرة، ولنتائج

استعراض منتصف المدة وتوصياته التي أبرزت الحاجة إلى تعزيز الاستراتيجيات القابلة للاستدامة من الناحية المؤسسية. وبهذا يهدف الصندوق إلى الجمع بين بعض الأوجه المبتكرة للنهج الإيكولوجي والاستراتيجية المؤسسية لصناديق التنمية المحلية (الأنشطة الراسخة لدى مؤسسات الدولة المحلية) في برمجته المقبلة. وستصدر فرقة عمل مشكلة من الموظفين توصيات بشأن وضع خطة عمل لتحقيق ذلك. وستقدم فرقة العمل أيضا مشورتها للإدارة فيما يتعلق بقضايا المتابعة وتوصيات حلقة عمل أروشا (جمهورية تنزانيا المتحدة) لصندوق التنمية المحلية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، والمعتكف الإداري لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الذي يركز على قضايا وضع السياسات العامة، وتصميم المشاريع، والاستراتيجيات، والتنفيذ.

باء - إبراز إنجازات عام ١٩٩٧

٢٥ - ركز الصندوق، كما هو مقرح في وثيقة السياسة لعام ١٩٩٥، على زيادة عدد الموافقات في قطاعات صناديق التنمية المحلية والتنمية الإيكولوجية وتمويل المشاريع الصغيرة. وقد وجه معظم التمويل في عام ١٩٩٧ (٥٩ في المائة) نحو صناديق التنمية المحلية، والتنمية الإيكولوجية، وتمويل المشاريع الصغيرة.

٢٦ - وفيما يتعلق بأهداف التمويل الموضوعة في خطة المشاريع التجارية لعام ١٩٩٧ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ظلت المساهمات الرئيسية عند نفس المستوى البالغ ٣٣ مليون دولار، على الرغم من أن ٨ من المانحين الـ ١٠ رفعوا مساهماتهم بالعملات المحلية. وبفضل معادلة قوة دولار الولايات المتحدة بالاستثمار الجيد لموارد الصندوق، ظل أساس مجموع الموارد مستقرا. وقد زادت المنح والموافقات على المشاريع الجديدة (١٥) بنسبة ١٥ في المائة لتصل إلى أكثر من ٦٣ مليون دولار، لكن الصندوق لم يحرز نجاحا مماثلا في بلوغ هدفه المتعلق بتنفيذ المشاريع الجارية الذي انخفض بنسبة ٩ في المائة ليصل إلى ٣٨,٢ من ملايين الدولارات. ويرجع ذلك في جزء منه إلى التأخرات التي حدثت بين توقيع وثائق المشاريع وصرف الأموال، وإلى تغيير التركيز من المخططات الأولية للهياكل الأساسية إلى صناديق التنمية المحلية والمشاريع الإيكولوجية التي تستغرق مراحل أطول لبدء تشغيلها، وتركز أكثر على الهياكل الأساسية الصغيرة الحجم. ولا تزال التكاليف الإدارية ثابتة.

٢٧ - وكما هو مذكور في ورقة السياسة العامة لعام ١٩٩٥، يعتزم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يزيد من تركيزه على أفريقيا في برمجته. وفي هذا المجال، ارتفعت نسبة الموافقة على المشاريع المكرسة لأفريقيا بنسبة تناهز ٧ في المائة لتصل إلى ٦٤ في المائة من جميع الموافقات على المشاريع.

٢٨ - وكما سبق ذكره آنفا، كان عام ١٩٩٧ سنة لتحسين السياسات العامة، وجرى فيه عدد من الأنشطة المتعلقة بالسياسات العامة التي أدت إلى تفهم أوضح للمنتجات الرئيسية للصندوق والحاجة إلى مفهومي صناديق التنمية المحلية والتنمية الإيكولوجية من أجل المضي قدما في تقارب أوثق بين الجميع. وشملت الأنشطة المضطلع بها ما يأتي: (أ) تحسين مفهوم التنمية الإيكولوجية من خلال ورقة مناقشة، وحلقات

دراسية عقدت في غلين كوف بالولايات المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٧. وفي السنغال في حزيران/يونيه ١٩٩٧، واستعراض مواضيعي داخلي لعدة مشاريع أجري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛ (ب) التحقق من سلامة مفهوم صناديق التنمية المحلية والتنمية، أولا عن طريق حلقة عمل شارك فيها أكاديميون وممارسون بارزون وعـُقدت في أوغندا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وثانيا عن طريق استعراض مواضيعي داخلي أجراه علماء مستقلون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وكان أساسا لحلقة العمل الثانية في جمهورية تنزانيا المتحدة التي عـُقدت أيضا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - وقد تم، استعدادا لحلقة العمل الأخيرة هذه، إعداد العديد من الورقات التقنية، وكذلك ورقة مركبة من عدة قضايا للمناقشة؛ (ج) إدماج التغذية المرتدة من الورقات المذكورة أعلاه في عمليات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ (د) إعداد ورقة عن نـُهج المشاركة لإرشاد الموظفين والخبراء الاستشاريين؛ (هـ) إجراء استعراض لحافظة الصندوق لتمويل المشاريع الصغيرة، بالاشتراك مع الفريق الاستشاري لمساعدة أشد القطاعات فقرا والبنك الدولي؛ (و) إنشاء فرق عمل من الموظفين من أجل مشاريع التنمية الإيكولوجية وصناديق التنمية المحلية، عملت بوصفها محفلا لتبادل المعلومات وتقاسمها.

٢٩ - وجرى أيضا في عام ١٩٩٧ خمسة عشر تقييما واستعراضان مواضيعيان داخليان لمشاريع التنمية الإيكولوجية وصناديق التنمية المحلية وتحضيرات للاستعراضات المواضيعية لمشاريع تمويل المشاريع الصغيرة والطرق. ونـُشرت موجزات التقييم لعام ١٩٩٦ في وثيقة تبادلها المانحون وشركاء الصندوق. واستـُعرضت نتائج التقييم والدروس المستفادة منه مع جميع الموظفين، وأُدرجت نتائج هذه الاجتماعات في النـُهج الجديدة للبرمجة وتصميم المشاريع. وكرر الصندوق تعزيز نظام رصد المشاريع وتقييمها، عن طريق جعل حلقات العمل التي تشارك فيها الموارد والخبرات الرئيسية والمتنوعة/الأطراف المؤثرة جزءا ثابتا من عملية الصياغة، وعن طريق استكمال مجموعة مواد عن مؤشرات الأداء الرئيسية. وواصل الصندوق أيضا تركيزه على التقييم المقبل لعام ١٩٩٩ الذي سيجريه المانحون. ودُعي الصندوق إلى الانضمام إلى اللجنة التي أنشأها المانحون، وقدم لأعضاء آخرين المعلومات اللازمة لتحديد نطاق التقييم ومشروع الاختصاصات.

٣٠ - نشر تجارب المشاريع والبرامج الناجحة. يجري صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية باستمرار تحديثا لموقعه على شبكة ويب بإضافة دراسات لحالات إفرادية وخطط لإنشاء موقع على شبكة الإنترنت لتبادل الخبرات، بغية الوصول إلى من هم داخل المنظمة ومن هم خارجها. وتجري صياغة استراتيجية اتصالات لكفالة نشر تجارب المشاريع الجارية على نحو أفضل، وستـُدمج الاستراتيجية في تصميم المشاريع المقبلة. وكانت جميع حلقات العمل التي عـُقدت في عام ١٩٩٧ في المقام الأول بمثابة محافل لتبادل تجارب المشاريع والبرامج ونشرها، وشاركت فيها منظمات ومؤسسات ليست من شركاء الأمم المتحدة.

٣١ - العلاقات الخارجية وتعبئة الموارد. قام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بجهد متضافر لإبلاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين والحكومات المستفيدة وغير ذلك من الشركاء الرئيسيين بسياسة الصندوق ومنتجاته الرئيسية، بما في ذلك التنمية الإيكولوجية وصناديق التنمية المحلية، والتمويل

الجزئي، والهياكل الأساسية الأولية. وقد تم ذلك من خلال أصدقاء اجتماعات الصندوق (المانحين)، والزيارات إلى البلدان المشاركة وحضور الاجتماعات ذات الصلة، بما في ذلك الاجتماعات مع وفود المجلس التنفيذي، وتبادل الموظفين مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومؤتمر روما لتحقيق اللامركزية الذي شارك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في رعايته، واجتماعات الفريق الاستشاري لمساعدة أشد القطاعات فقرا التي عقدت في مانيلا، الفلبين، وواشنطن العاصمة، بالولايات المتحدة الأمريكية، بشأن التمويل الجزئي.

٣٢ - وضع منهجية للتركيز القطري. وضعت، خلال عام ١٩٩٧، منهجية، بمساعدة مجموعة من الباحثين البارزين، منهجية استخدمت كأداة تنظيمية لاختيار ١٥ بلدا ليركز عليها الصندوق نشاطه بشكل أكبر. وقد اختيرت البلدان التالية: إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن وبوتان وبوركينا فاصو، وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغينيا وكمبوديا ومالي وملاوي وموزامبيق ونيبال وهايتي.

٣٣ - زيادة التآزر بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عملا بتشجيع المجلس التنفيذي بأن يكثف الصندوق تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع المجالات (المقرر ٨/٩٧) وقّعت مذكرة بشأن التآزر بين البرنامج الإنمائي والصندوق في أيار/ مايو ١٩٩٧ حددت الخطوات الرئيسية المتخذة في السنوات الثلاث الأخيرة. وبالإضافة إلى أهداف عام ١٩٩٧، شملت الإجراءات المتخذة لزيادة التآزر مع البرنامج الإنمائي ما يلي: (أ) نجح الصندوق في التعاون مع البرنامج الإنمائي في القيام بعمليات برمجة مشتركة جرت أيضا في هايتي وملاوي؛ (ب) توقيع مذكرات تفاهم مع المنسقين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي في بلدان تركيز النشاط التالية: ملاوي (في عام ١٩٩٦)، وفي بنغلاديش وبنن وبوركينا فاصو والسنغال في عام ١٩٩٧؛ (ج) زاد الصندوق من مشاركته في اجتماعات البرنامج الإنمائي مثل اجتماعات اللجنة المعنية بنوع الجنس، ولجنة إدارة البرامج والعمليات، وفريق إدارة العمليات؛ (د) عقد الصندوق اجتماعا مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمناقشة توثيق التعاون بين الصندوقين أسفر عن اتفاقات للتعاون فيما بينها في هايتي والسنغال؛ (هـ) قام الصندوق بتوظيف خبير تقني متخصص في المؤسسات المحلية بوظيفة في كمبالا، أوغندا، تغطي ليس فقط أوغندا ولكن أيضا جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي. ولا تقتصر مهمة المستشار التقني على مجرد تقديم الدعم لمشاريع الصندوق في المنطقة، ولكن تشمل أيضا دعم أنشطة أعم للصندوق في مجال الحكم المحلي.

٣٤ - وفي عام ١٩٩٧، أنشأ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوحدة الخاصة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والمعنية بالتمويل الجزئي، مما جمع بين برنامج مايكروستارت الجديد وحافظة الصندوق الخاصة بالائتمان والتمويل الجزئي. وقد عيّن الأمين التنفيذي للصندوق مديرا للوحدة، التي تهدف إلى توفير دعم ومساندة تقنيين جيدين للمكاتب القطرية والصندوق، وتجميع الموارد المالية والبشرية الشحيحة، وتعزيز فعالية وقدرة البرنامج الإنمائي والصندوق على العمل مع مجتمع المانحين والقطاع الخاص.

٣٥ - وأقام الصندوق علاقة تشاركية نشطة مع البنك الدولي في البلدان التي يمكن أن تستخدم فيها مشاريع صندوق التنمية المحلية كمشاريع تجريبية يجري تطويرها من خلال القروض المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي (أوغندا). ويجري تصميم المشاريع التجريبية بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي وستكون اختبارا للسياسات واستراتيجيات التصميم اللازمة لتحقيق اللامركزية في الميزانيات الرأسمالية. وتوفير الدروس اللازمة للشركاء الحكوميين والبنك الدولي. ومن المتوقع أن يسبق المشروع التابع للصندوق والذي يتكلف ١٢ مليون دولار قرضا مقدما من المؤسسة الإنمائية الدولية قدره نحو ٣٨٠ مليون دولار. ونظم الصندوق أيضا يوما لتبادل الموظفين مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شمل تبادلا للموظفين الأقدمين والتقنيين بين الصندوقين وأسفر عن اقتراح إقامة علاقات تشاركية ميدانية في ثلاثة بلدان (بوتان وملاوي وهايتي). وأبرم الصندوق أيضا اتفاقات صناديق استئمانية مع حكومة استراليا والبرنامج الإنمائي في فييت نام ومع حكومة هولندا والبرنامج الإنمائي في موزامبيق. وما فتئ الصندوق يتعاون مع البنك الدولي في برنامج رئيسي للبحوث والدعوة معني بتحقيق اللامركزية والتنمية الريفية. وشارك الصندوق مع البنك الدولي ومانحين آخرين (الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) في رعاية وتنظيم مؤتمر رئيسي في روما، إيطاليا، لمناقشة هذه القضايا وتقاسم الخبرة.

٣٦ - ولتحقيق اللامركزية في الوظائف المالية والبرنامجية كان ما اتخذ من الإجراءات المزمعة ما يلي: (أ) الموافقة على ورقة بشأن تحقيق اللامركزية في الوظائف البرنامجية بنقلها من المقر؛ (ب) إيفاد مديرين اثنين للبرامج إلى شرق وغرب أفريقيا وإيفاد مستشار تقني إلى شرق أفريقيا؛ (ج) إعداد مذكرات تفاهم بين البرنامج الإنمائي والصندوق بشأن بلدان تركيز النشاط؛ (د) اختار الصندوق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كحالة تجريبية، وأعد ورقة بشأن تحقيق اللامركزية في الوظائف البرنامجية بتقويض تلك الوظائف إلى المكتب القطري ووقع مذكرة للتفاهم؛ (هـ) نقحت تصنيفات الوظائف الخاصة بموظفي البرامج العاملين في البلدان المنفذ فيها برامج.

٣٧ - تحسين جودة الخدمات والبرمجة بوضع برنامج لتنمية كفاءة الموظفين. ركز الصندوق، في سعيه الدائم لتحسين عملياته واتساقا مع التوصيات التي أسفر عنها تقييم القدرات، على تعزيز قدراته الذاتية من خلال: (أ) عقد حلقتي عمل ميدانيتين لموظفي البرامج في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أيار/مايو ١٩٩٧، وفي زامبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ (ب) مشاركة موظفي البرامج الميدانيين المتحدثين بالفرنسية في حلقة عمل ميدانية عقدت بالسنغال في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛ (ج) مشاركة الموظفين في حلقتي عمل بشأن الأطراف المؤثرة عقدت في بوركينا فاصو والسنغال؛ (د) حلقة عمل بشأن صناديق التنمية المحلية عقدت في أوغندا لتوفير فرصة تعلم للموظفين من خلال الجمع بين الأكاديميين والممارسين في هذا الميدان؛ (هـ) تنظيم أربعة "أسابيع إقامة" أتاحت الفرصة لموظفي المقر والميدان لاكتساب المعرفة بشأن مجموعة متنوعة وللوقوف على آخر ما وصل إليه التفكير في هذا الميدان؛ (و) إبرام اتفاق مع المعهد الآسيوي للتكنولوجيا (بانكوك، تايلند) يقدم المعهد بموجبه دعما تقنيا لوضع برامج الصندوق وتنفيذها في آسيا وسوف ييسر أيضا نشر الدروس المستفادة بشأن قضايا السياسات إلى قطاع أعرض من المستفيدين

في المنطقة؛ (ز) إعداد استقصاء بشأن تنمية الكفاءات قام بالرد عليه موظفو الصندوق؛ (ح) توظيف اخصائي في الرصد والتقييم ومستشار تقني إقليمي بشأن صناديق التنمية المحلية.

جيم - التحديات الرئيسية

٣٨ - سيواصل الصندوق في عام ١٩٩٨ عمليته الخاصة بتطوير السياسة عن طريق دمج صندوق التنمية المحلية ونهج التنمية الإيكولوجية في برنامج واحد دعما للامركزية في الحكم المحلي. وسيهدف الصندوق إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) إنشاء برنامج واحد يجمع بين صندوق التنمية المحلية ونهج التنمية الإيكولوجية. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على النحو الذي أوصت به دراسة تقييم القدرات والاستعراضات المواضيعية الداخلية، التحرك صوب الدمج في نهاية المطاف بين صندوق التنمية المحلية ونهج التنمية الإيكولوجية التابعين له في برنامج واحد. وقد أنشأ الصندوق فرقة عمل لتتولى دمج صندوق التنمية المحلية ونهج التنمية الإيكولوجية وستقوم بتقديم المشورة إلى إدارة الصندوق بشأن مواصلة تطوير سياسة البرمجة الخاصة بصندوق التنمية المحلية وبشأن استراتيجية تصميم المشاريع وإجراءات تنفيذها. وستقوم فرقة العمل، من بين ما ستضطلع به إجراءات عديدة، بإعداد ورقة سياسة، ثم يقوم جميع الموظفين بمناقشتها ووضعها في صيغتها النهائية بحلول تموز/يوليه ١٩٩٨؛

(ب) صقل مفهوم مشاريع التمويل الجزئي التابعة للصندوق. سيستعرض الصندوق قطاع التمويل الجزئي من خلال استراتيجيتين: الأولى استعراض داخلي للمشاريع الذاتية التي يقوم بها القطاع والثانية من خلال الوحدة الخاصة المشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنية بالتمويل الجزئي. وفي عام ١٩٩٨، سينهي الصندوق، بالتعاون الوثيق مع الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر القطاعات فقرا، الاستعراض الداخلي لمشاريع التمويل الجزئي وإدراج الدروس والتوصيات في مفهوم أفضل للتمويل الجزئي. وسيجري الانتهاء من مؤشرات الأداء الرئيسية العامة لمشاريع التمويل الجزئي من خلال العمل التعاوني مع مشاريع ميكروستارت التابع للبرنامج الإنمائي وسيواصل الصندوق المواءمة بين شتى الأدوات مثل الرصد وتقييم الأثر مع البرنامج الإنمائي في إطار الوحدة الخاصة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والمعنية بالتمويل الجزئي؛

(ج) وضع سياسة الصندوق بشأن نوع الجنس وإدخالها في صلب البرمجة. سيتناول الصندوق في عام ١٩٩٨ القضايا المتعلقة بنوع الجنس لكفالة تحليل مسألة نوع الجنس في وثائق المشاريع وتنظيم تدريب للموظفين يستمر يوما واحدا بشأن مسألة نوع الجنس. وسيجري أيضا تقييم أداء الموظفين على أساس مدى قدرتهم على تحقيق الأهداف المتعلقة بمسألة نوع الجنس المبينة في سياسة الصندوق.

٣٩ - وجرى مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على سياسة الصندوق الخاصة بتركيز برامجه في عدد أقل من البلدان. وسيواصل الصندوق، على النحو المبين في الفقرة ٤٠ أدناه، توقيع مذكرات تفاهم. وسيستعرض الصندوق أيضا على أساس منتظم قائمة البلدان التي سيتركز بها نشاطه كيما تعكس البيئة السياسية المتغيرة في البلدان الحالية والمحتملة لتركيز نشاطه.

٤٠ - وسيعمل الصندوق على تشجيع التفاعل مع البرنامج الإنمائي من خلال زيادة التعاون معه. وسيعمل الصندوق مع البرنامج الإنمائي من خلال إبرام اتفاق مع مدير البرنامج يحدد الاتفاق بينهما على سلسلة من الأهداف. وسيجرى استعراض هذا الاتفاق على أساس منتظم لكفالة تنفيذ الطرفين له. وسيركز الصندوق على إبرام مذكرات تفاهم مع جميع المنسقين المقيمين في البلدان التي يتركز بها نشاطه؛ وهناك حاليا عشر منها لم تبرم بعد. وسيشجع الصندوق أيضا مشاركة البرنامج الإنمائي بقدر أكبر في مهامه البرنامجية وفي جميع مراحل دورة مشاريعه. وسيقيم الصندوق خلال عام ١٩٩٨ التجربة التي قام بها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع مكتب البرنامج الإنمائي، الذي يضطلع بالمسؤولية عن جميع البرامج المعتمدة. ومع نهاية السنة الأولى من عملية الانتداب الى مواقع خارجية، ستجتمع إدارة الصندوق مع الممثلين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي لاستعراض أداء الموظفين في شرق وغرب أفريقيا ولمناقشة خطة عملهم لعام ١٩٩٨.

٤١ - يمثل تطوير قدرات الموظفين وتحسين نوعية المشاريع أولويات رئيسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وسيباشر اختصاصي الرصد والتقييم مهمته بشكل كامل في عام ١٩٩٨، كما سيعيَّن الصندوق المستشار التقني المؤسسي؛ وسيدمج تدريب الموظفين في جميع أنشطة الصندوق، وسيبذل الصندوق مجهودا منسقا لإنشاء ومواصلة العلاقات التشاركية مع المنظمات الأخرى. وسيجري ضمن هذا الإطار تحقيق الأهداف التالية:

(أ) سيتم تعزيز قدرات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجالي الرصد والتقييم بقدر أكبر. يعتزم الصندوق بتعيينه اختصاصي للرصد والتقييم تعزيز وظائف الرصد والتقييم في المشاريع الجارية والتي هي رهن التنفيذ. كما سيتم تنقيح مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية واستكمالها، وسوف ينشئ الصندوق لجنة لاستعراض التقييم. وسوف يتمثل دور اللجنة في استعراض حالة التقييمات لضمان إجرائها في الوقت المناسب وإعداد خطط عمل وتنفيذها، بالإضافة إلى اقتراح السبل والوسائل المتعلقة بإدماج النتائج في العمليات؛

(ب) سيتم في عام ١٩٩٨ تنفيذ خطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتطوير الكفاءة. أعد الصندوق خطة لتطوير الكفاءة وتدريب الموظفين لعام ١٩٩٨ تنص أحكام منها على '١' زيادة استخدام "أسابيع الإقامة" بوصفها فرصا للتدريب بشأن قضايا مركـَّزة، وزيادة استخدام الأفراد المحملة تكاليفهم على الموارد الخارجية؛ '٢' عقد دورات قصيرة لموظفي المقر وموظفي البرامج عن أطر العمل المنطقية للمشاريع

وإدارتها ورصدها وتقييمها؛ '٣' إيجاد نطاق معيَّن لقيام بعض فرادى الموظفين بتطبيقات لفرص التدريب الخاصة؛

(ج) سيعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على إنشاء علاقات تشاركية جديدة والاستفادة من التحالفات السابقة. سيعمل الصندوق على تنفيذ التوصية المتفق عليها في عام ١٩٩٧ بزيادة تطوير التحالفات مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية والبنك الدولي، بالإضافة إلى تحديد مجموعة من الشركاء الجدد للدخول في مشاركة استراتيجية، تشمل المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الدولي والوطني كما سيتم إنشاء شبكات تقنية إقليمية في غرب وشرق أفريقيا لتقديم المشورة التقنية والدعم للمشاريع والبرامج التي ينفذها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

(د) سيتم تنفيذ سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بنوع الجنس؛

(هـ) سيتم تشغيل المبادئ التوجيهية بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني.

٤٢ - وفي مجال إدارة المعلومات، سيتم تشغيل قاعدة بيانات تشمل البيانات البرنامجية وبيانات التقييم. وكان فريق تقييم القدرات قد استعرض في عام ١٩٩٦ حالة قاعدة البيانات التابعة له ووجد أنها لا تستجيب لاحتياجات المنظمة. وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ١٩٩٨ على إنشاء قاعدة بيانات جديدة يمكن الوصول إليها عن طريق الإنترنت ويسهل بالتالي الوصول إليها من الميدان (وبالنسبة لمن لا يمكنهم الوصول إلى الإنترنت وستقدم إليهم أقراص مدمجة مع قاعدة البيانات) وربطها بالمعلومات المالية أيضا. وقد تم إنشاء وتعزيز شبكة الإنترنت المشتركة للصندوق وموقع خارجي على شبكة ويب. كما يجري وضع شبكة إنترنت مشتركة. وصممت لتسهيل الاتصالات الداخلية والحصول على المعلومات المهمة في المقر والميدان. وستوفر شبكة الإنترنت أيضا الاتصالات المباشرة مع قاعدة بيانات الصندوق. وسيواصل الصندوق الإعداد لإجراء التقييم الشامل في عام ١٩٩٩ وذلك بتقديم الدعم للجنة التقييم التابعة للمانحين (بجانب عضويته في تلك اللجنة) وإعداد الاستعراض المكتبي والدراسة الميدانية المقرر إجراؤهما في عام ١٩٩٨/١٩٩٩.

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

ألف - مقدمة

٤٣ - ركّز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ١٩٩٧ على تنفيذ استراتيجيته وخطة أعماله اللتين تحددان مجالات التركيز والعمليات للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وقدم المدير التنفيذي للصندوق ملخصا لخطة الأعمال إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٧، وأقر المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ استراتيجية الصندوق وخطة أعماله كما وردتا في الوثيقة DP/1997/18 (المقرر ١٨/٩٧).

٤٤ - وتسترشد الاستراتيجيات البرنامجية للصندوق وتصميمها وتنفيذها بإطار للتمكين يستند إلى حقوق المرأة والفرص المتاحة لها وقدراتها. ويركز الصندوق على ثلاثة مجالات هي: تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة كمباشرة للأعمال الحرة ومنتجة؛ إيجاد الفرص فيما يتعلق بشؤون الحكم والقيادة التي ستزيد من مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار وتشكيل حياتها؛ تعزيز حقوق الإنسان للمرأة للقضاء على جميع أشكال العنف الموجـّه ضد المرأة.

باء - أبراز إنجازات عام ١٩٩٧

٤٥ - كان من أبرز ما اشتمل عليه العمل البرنامجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ١٩٩٧ ما يلى:

(أ) تطوير قدرات المرأة في مجال إدارة الأعمال التجارية وقدراتها الإنتاجية والتسويقية للتأكد من وصول المشاريع التجارية الصغيرة التي تديرها المرأة بشكل مباشر الى الأسواق العالمية الجديدة البازغة والمنافسة فيها بنجاح؛

(ب) تحليل أثر المعاهدات التجارية، مثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة واتفاق لومي ٢٠٠٠، على المرأة؛

(ج) تشجيع مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية الوطنية حتى تتقلد المرأة مناصب اتخاذ القرار وتؤثر في السياسات والتشريعات الوطنية بحيث تستجيب لقضايا الجنسين؛

(د) تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، مع التركيز على الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحل المنازعات؛

(هـ) بناء قدرات المرأة لاستخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كأداة لرصد الأعمال الحكومية والعمل مع اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(و) دعم المبادرات الجديدة والحفـّازة في مجال زيادة الوعي والدعوة وبناء القدرات والتدريب على محو الأميـّة القانونية ومنع العنف وردعه عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم الأعمال المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٤٦ - يلتزم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بموجب استرايجيته وخطة أعماله، بتعزيز النظم التي تتيح للمنظمة التعلـّم من جهودها الابتكارية والحفـّازة. ويعمل الصندوق على أساس مستمر على وضع نظم واتباع نهج جديدة لدراسة السبل التي تساعد فيها المشاريع التجريبية والنموذجية على التكرار، والكيفية التي تساعد بها الأنشطة المتعلقة بالسياسة العامة وتعزيز المؤسسات في التركيز على قضايا المرأة في السياقين الوطني والدولي. وقد أجرى الصندوق استعراضات مواضيعية استراتيجية حتي يمكن تطبيق الدروس المستفادة في عمله في مختلف المناطق وفي كل المجالات المواضيعية، في الوقت الذي يتم فيه تجريب مبادرات جديدة في المجالات البازغة التي تهم المرأة.

جيم - التحديات الرئيسية

٤٧ - لتحقيق فعالية وكفاءة أكبر في تنفيذ أهداف المنظمة تهدف خطة الأعمال إلى إنشاء نظام للمعلومات الإدارية. وسيتيح هذا النظام زيادة التركيز في البرمجة، ورصد الأثر البرنامجي بشكل أفضل، بالإضافة الى تحقيق رصد مالي شامل. وبدأ العمل في وضع نظام المعلومات الإدارية في عام ١٩٩٧ وسيبدأ تشغيل النظام في عام ١٩٩٨.

٤٨ - وقد أوصى الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ منهاج عمل بيجين الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/50/744)، بضرورة تعزيز قدرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على: توفير الدعم التشغيلي الفعال لإجراءات المتابعة على الصعيد الوطني؛ ممارسة دور حفـّاز في تعزيز التنسيق الفعـّال بين الوكالات على المستوى القطري من خلال نظام المنسق المقيم؛ زيادة الروابط بين الخبرة المتحققة على الصعيد القطري بصورة تنعكس على الجوانب ذات الصلة في الأعمال التي تضطلع بها المنظومة على الصعيد العالمي. وقد حظيت هذه التوصيات باهتمام متزايد في عام ١٩٩٧، ولا سيما في سياق إصلاح الأمم المتحدة والرغبة في المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الدولية.

٤٩ - ويواصل الصندوق عمله في مشروعه التجريبي لتعيين مستشارين لشؤون الجنسين في نظام المنسق المقيم في ١٠ بلدان. وبدأ التعيين بالفعل في بلدين أفريقيين. وسيعمل المستشارون لشؤون الجنسين، بدعم من المستشار البرنامجي الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مع المنسق المقيم على نحو وثيق لضمان حصول فريق الأمم المتحدة القطري على الدراية الفنية فيما يتعلق بمسائل الجنسين والتدريب لوضع برامج مبتكرة تشمل المبادئ المتعلقة بإدماج الجنسين. وعمل الصندوق على نحو وثيق أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وسيعين ٢٠ اختصاصيا في مسائل الجنسين في البرامج القطرية. وتم التوصل في عام ١٩٩٧ إلى اتفاقات مع المنسقين المقيمين في ١٦ بلدا لاستضافة متطوعي

الأمم المتحدة، وحـُدد ٩ مرشحين سيباشرون وظائفهم الميدانية في الربع الأول من عام ١٩٩٨. ويواصل الصندوق أيضا علاقته التشاركية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. ونعمل على تقديم الدعم التقني أيضا في مجال مسائل الجنسين والسكان والتنمية لثمانية أفرقة دعم قطرية تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما مجموعه ١٠ وظائف للمستشارين.

٥٠ - ومن خلال المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يكفل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إيلاء الاهتمام في أثناء تطور مفهوم إطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة لإدماج قضايا الجنسين كمؤشرات وقواعد بيانات مشتركة وتقييمات قطرية مشتركة. وعمل مستشاران برنامجيان إقليميان تابعان للصندوق ميسـّرين، عـُيـّنا كجزء من نظام الدعم العالمي لإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، لإعداد إطار المساعدة الإنمائية في رومانيا وفي فييت نام وفي كثير من البلدان أخذ المستشارون البرنامجيون الإقليميون التابعون للصندوق زمام المبادرة في عقد فرق العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بنوع الجنس لدعم نظام المنسق المقيم.

٥١ - وشهد مشروع "Women Watch"، وهو مشروع تعاوني مشترك بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشعبة النهوض بالمرأة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، نموا مطردا. ويقدم هذا الموقع الإلكتروني، الذي يعتبر منفذا للحصول على المعلومات المتاحة لدى الأمم المتحدة بشأن المرأة في العالم، مجموعة واسعة من المعلومات عن الوسائل التي تتبعها وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٥٢ - وطبقا لمقرر المجلس التنفيذي ٤/٩٧ المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، فإن منهجية تحديد الموافقة على المشاريع ومستويات الاحتياطي التشغيلي للصندوق بموجب طريقة التمويل الجزئي قد طـُبـّقت في عام ١٩٩٧. وكان مستوى الاحتياطي التشغيلي قد بلغ ٣,٥ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد نتج عن تطبيق منهجية التمويل الجزئي في عام ١٩٩٧، أن استطاع الصندوق البدء في أنشطته من جديد ضمن إطار برنامجي عادي بقدر أكبر.

٥٣ - وفي عام ١٩٩٧ أيضا، وافق المجلس التنفيذي في مقرره ٢٤/٩٧ على ميزانية فترة السنتين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتغطية تكاليفه الإدارية وتكاليفه المتعلقة بموظفي الدعم البرنامجي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد أ ُعدت الميزانية طبقا للشكل الموحـّد الذي اتفق على استخدامه صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ساعد هذا الشكل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنظيم حالة التوظيف.

٥٤ - ومن أجل تعزيز عمل الصندوق كمركز للامتياز وعمله داخل منظومة الأمم المتحدة، يجب زيادة موارده زيادة كبيرة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وقد حددت الاستراتيجية وخطة الأعمال أهدافا طموحة. وقد تم تجاوز أحد أهدافها - وهو رفع مستوى الدعم الإجمالي إلى ٠٠٠ ٢٦٠ ١٩ دولار في عام

١٩٩٧ - بمبلغ ٠,٥ من مليون دولار. وفي الواقع فقد زادت قاعدة موارد الصندوق بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧. وبلغ حجم التبرعات المقدمة إلى الصندوق ١٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وارتفع حجم التبرعات إلى ١٩,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

٥٥ - والتزم الصندوق أيضا، بموجب الاستراتيجية وخطة الأعمال، بالعمل على تحقيق تنوع أكبر وذلك بتأمين زيادة في الدخل من مصادر متعددة الأطراف ومصادر خاصة. وقد بدأ الصندوق في تنفيذ استراتيجية تهدف إلى زيادة قاعدة موارده الحالية وإنشاء شبكات جديدة للدعم لتعبئة الموارد بالنيابة عن الصندوق.

- - - - -